منظمة العمل العربية
المركز العربى للتأمينات الإجتماعية
الخرطوم

نحو غد أفضل للعمال المتقاعدين العرب

ندوة قومية حول
إصلاح وتطوير نظم المعاشات فى الدول العربية (١)

ورقة عمل حول

آليات رفع الحدود الدنيا للمعاشات وملاءمتها مع نفقات المعيشة

١٨-٢٠ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢
بمقر الجامعة العمالية بالقاهرة

* **الأساليب الإكتوارية لتقدير تكاليف النظم التأمينية بين نظم التأمين الخاص ونظم التأمين الإجتماعى.**
* **الأسلوب الإكتوارى لملاءمة معاشات التأمين الإجتماعى الإجبارى وحدودها الدنيا وفقاً للتغيرات الإقتصادية.**
* **أهمية وكيفية العدول عن أسلوب التمويل الكامل إلى أحد أساليب التمويل الجزئى** لملاءمة المعاشات وحدودها الدنيا دون رفع الإشتراكات.
* **خلاصة وتوصيات نحو آلية رفع الحدود الدنيا للمعاشات وملاءمتها مع نفقات المعيشة.**

إعداد
أ.د. سامى نجيب
خبير تأمين إستشارى ومحكم
أستاذ التأمين بجامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بمصر

(١) ندوة قومية يعقدها المركز العربى للتأمينات الإجتماعية لصالح إتحاد العمال المتقاعدين العرب.

الأساليب الإكتوارية
لتقدير تكاليف النظم التأمينية
بين نظم التأمين الخاص ونظم التأمين الإجتماعى

من الطبيعى أن تهتم النظم التأمينية بالتحقق من كفاية أموالها لمواجهة إلتزاماتها، شأنها فى ذلك شأن أى نظام آخر، **ومن هنا تهتم بتقدير تكلفة الحقوق التأمينية عند المستوى الذى يكفل إستقرارها المالى.**

وفى إهتمامنا بنظم التأمين الإجتماعى ومعاشاتها يتعين إدراك أنه بحكم طبيعتها التأمينية فقد تأثرت عند نشأتها بالفكر السائد بين إكتوارى نظم التأمين الخاص حول قدرة النظام التأمينى على الوفاء بالتزاماته المستقبلية بحيث يتم تقدير تكلفة الحقوق التأمينية بالقدر الكافى للوفاء بتلك الحقوق بإفتراض مطالبة المؤمن عليهم بها فى أى لحظة .. وإستقر هذا المفهوم لدى الخاصة والعامة **كأمر بديهى يستلزم تكوين إحتياطيات تعادل الإلتزامات بالكامل ونصت على ذلك التشريعات التأمينية وإهتمت به هيئات الإشراف والرقابة على التأمين.**

على أن الأمر لم يصبح ملائما لنظم التأمين الإجتماعى الإجبارية منذ أزمة الثلاثينات والحرب العالمية الثانية التى تآكلت معها الإحتياطيات التأمينية فى الوقت الذى طالب فيه أصحاب الحقوق التأمينية بملاءمة المعاشات مع التضخم وتبين أن التمويل الكامل التى تتبعه نظم التأمين الخاصة لا يتفق وطبيعة نظام التأمين الاجتماعى بعد نموه وملاءمة معاشاته مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشة (حيث تآكلت الاحتياطيات وتبينت قدرة نظام التأمين الاجتماعى على الوفاء بالتزاماته وفى مواعيدها المقررة إستنادا على قوميته وإجباريته**) ومن هنا إتجه الخبراء الإكتواريون لإتباع ما سمى بأساليب التمويل الجزئى والموازنة.**

ونتناول ذلك فيما يلى :-

* <u>المفهوم الاكتوارى لقدرة صناديق التأمين على الوفاء بالتزاماتها</u> :

إعتاد الاكتواريون على حساب ما يسمى بالاحتياطى الرياضى أو الاحتياطى الاكتوارى للالتزامات المستقبلة لنظام التأمين، والذى يمكن مقابلته بأصول معينة تمثل نسبتها إلى هذا الاحتياطى درجة التمويل Degree of Funding**.**

ومنذ البداية تلتزم جمعيات التأمين التبادلى و شركات التأمين الخاص بالتغطية الكاملة لالتزاماتها بحيث لا تقل درجة التمويل عن ١٠٠% ونكون بصدد ما يسمى بالتمويل الكامل Full Funding، وذلك تأسيسا على إعتبارات تاريخية ترجع إلى نشأة التأمين و إتفاقا مع الانضمام التعاقدى الاختيارى و فكرة العدالة الفردية ، و هو ما تنص

عليه عادة تشريعات الدول المختلفة الصادرة فى شأن الرقابة و الاشراف على هيئات التأمين الخاص.

وإتفاقا مع ذلك يتمثل المفهوم الاكتوارى لقدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته Concept of Actuarial Soundness **فيما يسمى بأسلوب التمويل الملائم ويقصد به كفاية الأموال المتاحة لدي النظام فى تاريخ معين لمقابلة القيمة الحالية للمزايا المستقبلة للمؤمن عليهم الموجودين فى هذا التاريخ فضلا عن مقابلة كافة الحقوق القائمة لمن تم تقاعدهم فى التاريخ المشار اليه .**

على أنه نظرا لعدم التلازم الزمنى بين الوجود الفعلى للأصول و بين الإلتزامات المستقبلة فقد حدد الأكتواريين المفهوم السابق بما يلى :-
التأكد من النفقات المحتملة فى المستقبل ووسائل مواجهتها حتى إذا فرض وتوقف النظام فى أى وقت أمكن وقتئذ لذوى المعاشات الحصول على معاشاتهم ووجدنا لدى الصندوق أصولا كافية لمواجهة حقوق المؤمن عليهم الموجودين حينئذ.

ويفترض هذا المفهوم صندوقا مغلقا أو مجموعة محدودة من المؤمن عليهم Closed Fund **يستمر النظام من خلالها دون مراعاة لإفتراض مؤمن عليهم جدد فى المستقبل، ومن هنا فقد أتبع هذا المفهوم بالنسبة لنظم المعاشات الخاصة محدودة المجال، فحددت الإشتراكات بمعدل متساو** Level Premium **أو معدل متوسط موحد** Uniform average Rate **يحسب بحيث يحقق التوازن الإكتوارى بين النفقات والإيرادات مع مراعاة المزايا المدفوعة والمستقبلة للمؤمن عليهم الموجودين فى تاريخ التقدير** (مجموعة أو صندوق مغلق)، ومن هنا فإن من المحتمل حصول بعض المؤمن عليهم على معاشات أفضل من غيرهم نتيجة لارتفاع أجورهم بمعدل أسرع، فضلا عن أن ذوى الأعمار الكبيرة نسبيا عند بدء النظام سيحصلون على حقوق أكبر من إشتراكاتهم و ذلك فى غير صالح من هم أصغر سنا .

وعلى أى حال فقد تطور المفهوم الضيق لقدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته إلى مفهوم أكثر إتساعا للنظم القومية الاجبارية و بمقتضاه تعنى قدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته ما يلى :
أن يوضع مقدما نظاما للمزايا المقررة و للاشتراكات اللازمة لمواجهة نفقاتها بحيث تتوازن قيمة الالتزامات الحالية و المستقبلة للنظام فى لحظة ما مع قيمة الأصول الحالية و المحتملة لذات النظام فى ذات اللحظة .

ويسمح هذا المفهوم بالتقدير الأكتوارى للإلتزامات و الحقوق المستقبلة للنظام ككل بحيث يتم التوازن بين الإيرادات و النفقات ليس فقط بالنسبة إلى المؤمن عليهم الموجودين فى تاريخ معين بل أيضا بالنسبة إلى المؤمن عليهم المتوقعين فى المستقبل سواء فى ذلك المستقبل البعيد حيث نكون بصدد ما يسمى بالصندوق المفتوح Open

Fund **أو المستقبل القريب** (عدد محدود من السنوات) حيث نكون بصدد ما يسمى بالصندوق شبه المفتوح Semi Open Fund .

ولما كانت نفقات مزايا الأجيال الجديدة من المؤمن عليهم (الأصغر سنا) تكون عادة أقل منها بالنسبة للمؤمن عليهم من الجيل الأول ، فإن الإشتراكات التى تتحدد وفقا لأسلوب الصندوق المفتوح و التى تسمى بالقسط العام المتوسط General Average Premium **تكون منخفضة نسبيا عن تلك التى تتحدد وفقا لأسلوب الصندوق المغلق،** إذ تقع بين القسط اللازم للجيل الأول و القسط الخاص بالأجيال الجديدة من المؤمن عليهم **ومن هنا تكون نسبة الأصول المتراكمة إلى الاحتياطى الرياضى أو الاكتوارى للمؤمن عليهم الموجودين فى تاريخ معين أقل من الواحد الصحيح ولذا جاء القول بأن تغطية الالتزامات أصبحت جزئية** Partial Liability Coverage **وأننا بصدد تمويل جزئى** Partial funding **رغم أن للنظام عندئذ وفى حقيقة الأمر القدرة الكاملة على الوفاء بالتزاماته وفى مواعيده المقررة وفى جميع الأوقات بالنظر إلى إجباريته وعموميته.**

* الأسلوب الإكتوارى لتمويل نظم معاشات التأمين الإجتماعى الإجبارى:

أدت مشكلة نمو نظم المعاشات إلى إهتمام الخبراء بأسلوب تمويلها حيث دارت المناقشات حول البديلين التقليديين الموازنة و التمويل الكامل .. و قد تصالح الاكتواريين على ما يعرف بالأساليب المشتركة خاصة حيث تبين عجز النظم القومية عن التى تستخدم أسلوب التمويل الكامل المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات التى يجب استخدامها للحصول على عائد الاستثمار الذى روعى فى الحسابات الاكتوارية لكل من الحقوق التأمينية والاشتراكات **وتبينت عندئذ ملاءمة أساليب التمويل المختلطة بالنسبة إلى نظم المعاشات ذات المجال العام مع تكوين إحتياطيات بالقدر الذى يتلائم مع الظروف الاقتصادية القومية -** فقدرة تلك النظم تتوقف فى المقام الأول على قوميتها وإجباريتها **وبالتالى يمكن تحديد مستوى الإشتراكات عند القدر الذى يتفق والظروف الاقتصادية العامة والقدرة المالية** لمصادر التمويل سواء فى ذلك العمال أو أصحاب الاعمال أو الدولة .

وقد مولت نظم التأمين الاجتماعى الأولى والتى تتناسب معاشاتها مع الأجور ومدة التأمين **وفقا لأسلوب التمويل الكامل ، على أن هذه النظم كانت محدودة المجال ولم تستلزم بالتالى إعانات كبيرة من السلطات العامة فقد كان من المتوقع إرتفاع نفقاتها سريعا مع الزيادة فى عدد ذوى المعاشات وفى متوسط معاشاتهم و لم تكن إحتياطياتها الاكتوارية قد حققت تراكما يعتد به كما لم يكن استثمارها معرضا لخطر الخسائر الرأسمالية بينما كان العائد كافيا فى ذات الوقت للعمل على ثبات معدلات الإشتراكات** باعتباره أمرا ضروريا لتجنب إتهام التأمين الإجتماعى باحداث ارتباكات أو إرتفاع فى تكاليف الانتاج طالما كانت هذه التكاليف ثابتة .

وقد تغيرت كافة تلك الظروف - أو كادت - فى نظم التأمين الإجتماعى ذات المجال القومى أو التغطية الإجبارية لكافة ذوى الأجور ، خاصة اذا ما كانت مزاياها موحدة أو متناسبة فى حدود ضيقة مع الإشتراكات المدفوعة و مدة الإشتراك فى التأمين وحيث يصبح عددأصحاب المعاشات ، عندما يرتبط استحقاقها بمدة مؤهلة قصيرة نسبيا ، ثابتا فى خلال سنوات قليلة نسبيا و لا تتزايد نفقات التأمين بعد ذلك إلا بمعدلات معقولة ، وهذه كلها ظروف يمكن معها اتباع أسلوب الموازنة خاصة إذا ما لوحظ أن التقدم فى الكفاية الإنتاجية للصناعة يرفع عن الأجيال المستقبلة عبء الوفاء باشتراكات مرتفعة.

وحتى اذا ما كان من المتوقع ارتفاع المعدل المتوسط للمزايا مع مرور الوقت فان تمويل نظام تأمينى يغطى الغالبية العظمى من الشعب العامل وفقا لأسلوب التمويل الكامل قد يؤدى بطريقة دائرية إلى اتباع أسلوب الموزنة ، و ذلك اذا ما استثمرت نسبة كبيرة من الاحتياطيات الاكتوارية فى سندات حكومية تؤدى فائدتها بالضرورة من الضرائب و بالتالى تتماثل مع إعانات الدولة التى تعتبر من الملامح المألوفة فى تمويل تأمين المعاش الإجتماعى .

ونتيجة للحقائق السابقة و خاصة إنخفاض القوة الشرائية للنقود فان معظم نظم تأمين الشيخوخة و العجز و الوفاة الأوروبية تتبع أسلوب الموازنة ، ورغم أن القانون فى كل من ألمانيا و النمسا ينص على اتباع أسلوب التمويل الكامل .

وقد جاء ذلك مع ما كشفت عنه أزمة الثلاثينات ومن بعدها ما أدى اليه إصلاح العملة - على أثرالحرب العالمية الثانية - من إتباع أسلوب الموازنة عمليا حيث لم تتجاوز قيمة الاحتياطيات بعد إصلاح العملة لأكثر من نفقات عام واحد و بذلك حلت إعانات الدولة ، أو ضمانها لأى عجز، محل الاحتياطيات الرياضية .

ومن هنا تزايد عدد صناديق معاشات التأمين الاجتماعى القومية التى تدار وفقا لأسلوب الموازنة أو أساليب التمويل الجزئى فى كافة دول العالم تقريبا لسبب رئيسى يتمثل فى إنخفاض القوة الشرائية للنقود الذى حدث فى الماضى ، و يخشى استمراره او حدوثه فى المستقبل ، **اذ وجدت العديد من الصناديق ، غالبا بعد نهاية أى حرب ، أن القيمة الحقيقية لأصولها المتراكمة قد إنخفقت إلى المدى الذى أدى إلى إنخفاض درجة التمويل الكامل و التحول إلى التمويل الجزئى بل و الموازنة ومع ذلك فإن نظم التأمين الاجتماعى لم تفقد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حيث تأكد إرتباط ذلك بطابعها الاجبارى القومى وليس بالاحتياطيات التى تآكلت .**

وبيان ذلك أن هبوط قيمة العملة يؤدى إلى عدة نتائج تتداعى كما يلى :

١- إرتفاع مستوى الأجور وبالتالى حصيلة الإشتراكات مما يتيح الظروف المناسبة للاستجابة إلى الحاجة المتزايدة لملاءمة المعاشات .

٢- تؤدى ملاءمة المعاشات إلى إرتفاع كبير فى الإحتياطيات الرياضية وطالما كانت الاحتياطيات المتراكمة مستثمرة فى أصول ذات قيمة إسمية ثابتة ، وهو الغالب حيث تستثمر عادة فى سندات حكومية، **فان قيمتها لا تساير القيمة المقابلة فى الاحتياطى الرياضى .**

٣- يؤدى ذلك فى النهاية إلى انخفاض درجة التمويل بدرجات متفاوته و قد تصل إلى الصفر فى بعض الأحيان .

وكما ذكرنا عادة ما ينشأ الوضع المتقدم فى نهاية فترات الاضطرابات الاقتصادية، غالبا بعد الحروب ، حيث لا تكون الظروف مناسبة لقيام الصندوق باتخاذ تدابير حاسمة وفعالة لاعادة مستوى توازنه المالى كرفع معدل الاشتراكات او تخفيض المزايا، ويجد بالتالى نفسه وقد إتبع على غير إرادته أسلوب الموازنة نتيجة لاعتبارات اقتصادية لا دخل له فيها و ليس من المتوقع أمامه ، فى المستقبل القريب ، أن تتاح لديه وسيلة للتخلى عن هذا الأسلوب الجديد .

ولقد أدت الحقائق السابقة إلى الشك فى جدوى مبدأ التغطية الكاملة للإلتزامات فما فائدة الأصول المتراكمة وفقا لهذا المبدأ إذا كانت قيمتها الفعلية وعائد استثمارها يتجهان للتناقص عند الاستحقاق الفعلى للمزايا.

إن انخفاض القوة الشرائية للنقود يضر بالدائن صاحب الحق المتفق عليه بقيمة إسمية رقمية و بالتالى فهو يضر بذوى المعاشات والمؤمن عليهم ممن سبق لهم أداء إشتراكات قبل انخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالى ستلحقهم خسارة مؤكدة من أى تخفيض فى قيمة العملة ما لم يتم تعويضهم عن ذلك .

وإلى جانب ذلك فهناك احتمال تناقص قيمة الأموال المتراكمة أو تلاشيها أما نتيجة لخطر الهبوط المتوقع فى قيمتها أو نتيجة لخطر الانخفاض المستمر فى قيمة العملة ويندر أن يتلافى صندوق المعاش الخطرين معا وهكذا أصبح من الضرورى التركيز على أثر النمو الإقتصادى فى اختيار أسلوب التمويل الملائم لنظم التأمين الاجتماعى الإجبارى التى توفر معاشات ذلك أن من أهم المشاكل التى تواجه تلك النظم صعوبة الحيلولة ، خاصة فى المدى غير القصير، دون ملاءمة المعاشات باستمرار مع التغيرات الاقتصادية المصاحبة للنمو والتقدم الإقتصادى .

لقد أصبح الانخفاض السريع والمستمر فى القوة الشرائية للنقود ، والارتفاع المتلاحق فى نفقات المعيشة ومستويات الأجورمن الظواهر العامة التى تسود مختلف دول العالم وتتم بالنسبة لبعضها بكثير من الحدة .

ولذا فقد إهتمت العديد من المؤتمرات الدولية للضمان الإجتماعى وللإكتواريين والاحصائيين بدراسة التأثير المتبادل بين نظم التأمين الإجتماعى التى توفر معاشات وبين التطور أو النمو الإقتصادى خاصة فى مجال العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور .

وفى هذا الشأن فإن الاعتبارات الإجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن اعتبارات العدالة ، تدعو إلى المطالبة بتناسب المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور بحيث يمكن اعتبار مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات العامة فى الامور الحتمية التى تواجهها نظم المعاشات .

وطالما أن مستوى كل من الاشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور، وهو ما يستلزمه النمو الإقتصادى، **وأن مستوى النفقات لايتأثر بأسلوب التمويل المتبع** بعكس مستوى الإشتراكات ، **فان مشكلة تمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع مستويات الأجور إنما تثورحيث تتبع أساليب التمويل الكامل وتتراكم إحتياطيات رياضية يتعين تزايدها بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين وهو أمر تبينت صعوبة تحقيقه .. ومن هنا تبين أن من المناسب لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى إتباع أسلوب للموازنة على فترات ذو إحتياطى محدود له وظيفة تعويضية -** يوازى مثلى أو ثلاثة أمثال النفقات السنوية- **وذلك باعتباره الأسلوب الأمثل والأكثر مرونة لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية وذلك فضلا عن كونه الأسلوب المتفق مع طبيعة نظم التأمين الاجتماعى القومية .**

وتأتى بعد ذلك أساليب التمويل الجزئى التى تتراكم فيها الاحتياطيات بدرجة أكبر نسبيا وإن كانت أقل منها فى أسلوب التمويل الكامل أو الاحتياطيات الرياضية الذى لا يعتبر مرغوبا فيه فى هذا المجال حيث يلزم **لملاءمة المعاشات المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات المتراكمه مع السعى إلى رفع معدل الإشتراكات الذى لا يتميز عندئذ بالثبات فضلا عن تأثره بصعوبة التنبؤ بدقة باتجاهات الأجور فى المستقبل.**

وهنا فطالما نضمن إستمرار عددا أدنى من المؤمن عليهم وحجما أدنى من الأجور وتضمن الدولة الوفاء بالمزايا ، وهى أمور متوافرة بالنسبة لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى التى يفترض استمرارها وتجدد عضويتها بجيل وراء آخر من المؤمن عليهم، **فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسبا على الاطلاق فى ظل التطور والنمو الإقتصادى ويتمثل الاختيار عندئذ بين أساليب التمويل الجزئى وأساليب الموازنة التى تقوم على الفروض المتوافرة فى نظم التأمين الإجتماعى.**

أما عن أساليب التمويل الجزئى أو الأساليب المختلطة ، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوح ، **فإن التوازن المالى للنظام يتحقق من خلال موارده ونفقاته بفرض إستمراره وبالتالى يكون تراكم الاحتياطيات الرياضية بدرجة أقل بكثير منها فى أسلوب**

التمويل الكامل ولا تنشأ الحاجة إلى تعديل معدل الاشتراكات مع ملاءمة المعاشات الجديدة وفقا لمستويات الأجور وان كان ذلك مطلوبا لملاءمة المعاشات الجاريه .

وهكذا يصبح أسلوب الموازنة هو الأسلوب الملائم لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور حيث يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المؤمن عليهم فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين فى ذات السنة وهذه هى الموازنة البحته ..ويتبين ذلك إذا ما تفهمنا أنه يفترض :

- إستمرار نظام التأمين الإجتماعى وتجدد عضويته ٠

- نمو هذا النظام مع النمو السكانى وبالتالى إنضمام أجيالا جديدة صغيرة العمر٠

- النمو الإقتصادى وإتجاه مستويات الأجور إلى الارتفاع ٠

- بلوغ حالة ثبات نسبة ذوى المعاشات إلى المؤمن عليهم حيث لا يكون من الضرورى عندئذ توافر أموال احتياطية متاحة .

على أنه نظرا للحاجة إلى إنشاء صندوق تعويضى صغير نسبيا لمواجهة التغيرات المؤقته فى حالة الانخفاض المؤقت فى حجم الأجور أو عدد المشتركين فإن أمثل أساليب التمويل يتمثل فى أسلوب الموازنة على فترات حيث تزيد فترة التوازن المالى إلى عدة سنوات وحيث ينشأ صندوق توازن يمكنه مواجهة كافة التغيرات ونكون هنا أقرب إلى أساليب التمويل الجزئى .

وقد جاءت خبرة الدول المختلفة لتؤكد أن النظم التى نجحت - فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية**- إنما إتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة وبوجه عام أساليب التمويل الجزئى٠**

الأسلوب الإكتوارى
لملاءمة معاشات التأمين الإجتماعى الإجبارى
وحدودها الدنيا وفقاً التغيرات الإقتصادية

* عدم مرونة أسلوب التمويل الكامل فى مجال تمويل ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية :

تعتبر الدول العربية من دول العالم النامى التى تسعى بإستمرار نحو تحقيق النمو الإقتصادى وما يصاحبه من تغيرات إقتصادية تتزايد معها أهمية ملاءمة المعاشات مع تلك المتغيرات بشكل مستمر ... ومن هنا فإن من الضرورى البحث فى إستخلاص أسلوب التمويل الملائم لنظم معاشات التأمين الإجتماعى لتحديد الأسلوب الذى يمكن من خلاله تمويل أعباء ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية مع تحقيق التوازن المالى رغم تناقص القدرة الإقتصادية للدول النامية على تدبير الموارد اللازمة فى ظل التغيرات الإقتصادية تأسيسا على التأثير المتبادل بين نظم المعاشات وبين التطور الإقتصادى فى إطار العلاقة بين المعاشات والتغيرات فى القوة الشرائيه للنقود وفى مستويات الأجور على النحو الذى يؤكده خبراء الضمان الإجتماعى التأمينيين الإكتواريين والإحصائيين.

وبيان ذلك أن لنمو نظام التأمين الإجتماعى أثره الكبير على الإقتصاد القومى الذى تعاد إليه إشتراكات النظام من خلال عمليات إعادة توزيع الدخول التى يهتم بها التأمين الإجتماعى، وذلك فضلا عن كون الإشتراكات من بين عناصر نفقات الإنتاج.

ومن ناحية أخرى تتأثر نظم المعاشات بالأحوال والمشاكل الإقتصادية فكل من مستوى الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور وبالتالى بالإقتصاد القومى بوجه عام، ولنا أن نلاحظ تأثير هيكل العمالة بالنمو الإقتصادى فيزيد ذوى المرتبات نسبيا عن ذوى الأجور مع إنتشار الآليه وحركة التصنيع مما ينعكس أثره على إتجهات الأجور التى يلاحظ تناسبها الطردى مع الأعمار بالنسبة لذوى المرتبات فى حين تبلغ أعلى مستوى لها فى الحلقة الخامسة من العمر بالنسبة لذوى الأجور ولذلك بالطبع أثره على الإشتراكات والمعاشات المتناسبة مع الأجور .

ومن أهم صور تأثر نظم المعاشات بالأحوال الإقتصادية ما يؤدى إليه إنخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهو الأمر السائد فى عالمنا المعاصر، من إنخفاض فى القيمة الحقيقية للمعاشات حيث تثور أمامنا مشكلة المحافظة على هذه القيمة .

وقد إحتلت المشكلة الأخيرة إهتمام كافة رجال التأمينات الإجتماعية والمهتمين بها وتعددت فى هذا الشأن المؤتمرات والقررات التى تدور حول مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية من أهم مشاكل نظم المعاشات والعلاقة بين الأسعار والأجور ، بإعتبارها المتغيرات الإقتصادية المرتبطة بنظام التأمين الإجتماعى ، وبين متوسط الإنتاجية (إجمإلى السلع والخدمات مقسومة على قوة العمل) .

(وإذا إرتفعت كل من متوسطات الأجور والإنتاجية بدرجة واحدة ظلت الأسعار ثابتة ، أما إذا إرتفع متوسط الأجور بدرجة أكبر من إرتفاع ومتوسط الإنتاجية فإن الأسعار ترتفع أيضا ولكن بدرجة أقل من إرتفاع متوسط الأجور، وعلى العكس من ذلك إذا كان إرتفاع الإنتاجية أكبر من إرتفاع الأجور فإن الأسعار تتجه للهبوط).

وتثبت هذه العلاقة أن مشكلة ملاءمة المعاشات لا ترتبط فقط، فى المدى غير القصير ، بإنخفاض القوة الشرائية للنقود الذى يؤدى لزيادة الأسعار وإنما ترتبط أيضا بالإرتفاع فى مستوى المعيشة نتيجة لإرتفاع مستوى الأجور، ومن هنا تم إستخلاص أن أفضل معايير ملاءمة المعاشات هى الأرقام القياسية للأجور ولنفقات المعيشة وتتزايد أهمية ذلك كلما كنا بصدد إرتفاع سريع ومستمر فى نفقات المعيشة مع إنخفاض فى القوة الشرائية للنقود ... ولا يمكن هنا وفاء المعاشات باغراضها الإجتماعيه والإقتصادية ما لم تتم مواءمتها ، على الأقل ، مع التغير فى القوة الشرائية للنقود ، ويكفى أن نشير فى هذا الشأن إلى بعض الدراسات التى أجريت فى القرن الماضى وعلى سبيل المثال فإن المعاشات التى قررت فى شيلى فى عام ١٩٤٥ إنخفضت قيمتها الحقيقية إلى حوإلى العشر فى عام ١٩٥٩ وقبل صدور قانون عام ١٩٦٣ بملاءمتها مع نفقات المعيشة.

وقد أجريت دراسة فى ألمانيا الإتحادية تبين منها أن المعاش الذى كان يمثل ٦٠% من الأجر المتوسط فى عام ١٩٥٩ لم تتعدى قيمته بعد عشر سنوات ٣٣% من الأجر السائد عندئذ .

ولنا أن نقدر بعد ذلك مدى غرابة النتائج التى يمكن أن نصل إليها فى وقتنا المعاصر حيث تنخفض فيها القوة الشرائيه للنقود بمعدلات أكبر.

وطالما تسعى الدول المختلفة لتطوير إقتصادها القومى ورفع مستوى المعيشة بوجه عام ، وطالما تتجه الأسعار والأجور والإنتاجية للإرتفاع ، فإنه يتعين أن تأخذ معاشات التأمين الإجتماعى ذات الإتجاه ليس فقط تحقيقا لإعتبارات العدالة بل أيضا كضرورة إقتصادية.

وإذا كانت المعاشات الجديدة ، المتناسبة مع الأجر الأخير أو مع متوسط الأجر فى عدد محدود من السنوات السابقة على إنتهاء الخدمة ، تساير مستوى الأجور السائد وقت تقريرها مسايرة كاملة أو جزئية ، فلنا أن نلاحظ أنه بافتراض إرتفاع الأجور بمعدل ٣% سنويا فإنها ستتضاعف فى فترة تزيد قليلا عن العشرين عاما وعندئذ فإن المعاش الذى حدد

فى بداية هذه الفترة لن يمثل سوى ٥٠% من معاش جديد حدد فى نهايتها لذات المهنة، ولنا أن نتساءل هنا عما إذا كان للشخص الذى حصل على معاشه منذ سنوات عديدة الحق فى التمتع بمستوى معيشة يتزايد مع إرتفاع مستوى الأجور أم يكفيه الحصول على تعويض معين عن إرتفاع نفقات المعيشة.

هذا وقد يتم التعديل من خلال تقرير المبدأ دون تحديد الأحكام المتعلقة بمداه أو الإجراءات التى تتبع لتنفيذه وبالتالى يصدر التعديل بمقتضى تشريع خاص وفقا للظروف السائده ومن هنا يسمى بالتعديل التجريبى أو الإختيارى Empirical adjustment، وقد يتضمن نظام التأمين الإجتماعى القواعد والإجراءات التى يتم على أساسها التعديل ومدى دوريته Adjustment on principle وقد يتم التعديل بصورة تلقائية وفقا لأسس محددة مسبقا وبشكل دورى فى فترات ترتبط بمعدلات التغير فى الأرقام القياسية للأجور أو الأرقام القياسية لنفقات المعيشة.

Automatic or semi- Automatic adjustment.

* أسلوب التمويل الجزئى المناسب لملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية:

طالما كان من المتفق عليه النمو المستمر للإقتصاد القومى وبالتالى تغير مستويات الأسعار والأجور والإنتاجية فإن من الضرورى إتباع مبدأ تناسب نظم التأمين الإجتماعى للعاملين والإشتراكات والمزايا مع الأجور ... وحيث نسعى نحو تأكيد التوازن المالى Financial Equilibrium بين الموارد والنفقات لنظم المعاشات فإنه يتعين إدراك تعدد الأساليب الإكتوارية وتفاوت مستوى الإشتراكات من أسلوب لآخر .

ففى أسلوب الموازنة System of assessment **يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المشتركين فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين خلال ذات السنة، وقد تزيد فترة التوازن إلى عدة سنوات ونكون بصدد ما يسمى بأسلوب الموازنة على فترات** assessment by intervals**.**

وفى ظل هذا الأسلوب يتغير معدل الإشتراكات من سنة لأخرى أو من فترة لأخرى من فترات التوازن المالى على ضوء التغير فى نفقات المعاشات خلال السنة أو الفترة المعينة .

أما فى أسلوب التمويل الكامل Full Funded **أو التراكم المالى (**أو الرأسمالى**)** System of Capitalisation**فيتم تحقيق التوازن المالى من خلال قيام المؤمن عليهم بأداء الإشتراكات اللازمة لتمويل نفقات معاشاتهم وذلك منذ سريان نظام التأمين فى شأنهم لأول مرة ببلوغهم السن الأدنى للتأمين وحتى بلوغهم السن المعاشى** Pension age **، ومن هنا تبدأ على الفور عملية تراكم للإشتراكات كاحتياطيات رياضية** Mathematical reserves **يتم إستثمارها للحصول على عائد يساهم فى تمويل المعاشات المقررة ، ولا تقتصر الإحتياطيات المتراكمة هنا على الإحتياطى الرياضى للمعاشات الجارية** Pension in course of payment **بل تشمل أيضا الإحتياطى الرياضى للمعاشات الجديدة** The future new pension**.**

ومن حيث الأصل فإن معدل الإشتراكات الذى يتحدد وفقا لأسلوب التمويل الكامل إنما يختلف وفقا للعمر مما يتعين معه زيادته لمن يسرى فى شأنهم التأمين بعد بلوغهم السن الأدنى لبدء التأمين وذلك ما لم يتم تمويل العجز فى إشتراكاتهم من موارد أخرى، إلا أنه عادة ما يتم تخفيض معاشاتهم نسبيا مع تحقيق التوازن المالى بالنسبة لمجموعة المشتركين من ذوى الأعمار المختلفة ونكون بصدد ما يسمى بالصندوق المغلق للجيل الأول (الأصلى**)** Closed fund for the initial generation**.**

هذا أما عن الأساليب المختلطة Mixed system **أو أساليب التمويل الجزئى فيتم فيها التوازن المالى من خلال تقدير القيمة الحالية للمعاشات الجديدة ونكون بصدد موازنة لقيم المعاشات** Assessment of pension values **وقد يتم التوازن المالى من خلال تجميع مفتوح** open aggregate **أو ما يسمى بأسلوب القسط المتوسط العام** average The system of general premium **، ويظل معدل الإشتراكات هنا ثابتا لعدد من السنوات .**

ويتم تراكم الإحتياطيات فى ظل الأساليب المختلطة بصورة أقل بكثير منها فى ظل أسلوب التمويل الكامل ، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المغلق ، والذى يقوم على إفتراض عدم ضمان تجديد عضوية المشتركين وبالتالى إحتمال تصفيته المفاجئة أو التدريجيه ومن هنا يتعين توافر إحتياطيات رياضيه لمواجهة كل من المعاشات الجارية والمستقبلة وغيرها من حقوق مجموعة المشتركين، أما بالنسبة للأساليب المختلطة ، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوح، فإنه يقوم على إفتراض توافر عددا أدنى من المشتركين فى كافة الأوقات مع ضمان الدولة لوفائه بالمزايا عند إستحقاقها ومن هنا فليس من المنطقى أو من المرغوب فيه إفتراض تصفيته وإنفاق الأموال المتراكمة بالكامل .

وفى ضوء ما سبق يمكن أن نستخلص أن أسلوب التمويل لملاءمة المعاشات مع النمو الإقتصادى والتغيرات الإقتصادية على النحو التالى :

لتحديد أسلوب التمويل المناسب فى ظل التطور والنمو الإقتصادى يتعين ملاحظة أن المركز المالى للهيئة التأمينية يرتبط بالايرادات والنفقات والإحتياطيات المتاحة وطالما ترتبط الإشتراكات والمزايا بمستوى الأجور يبدو للوهلة الأولى إرتباط ملاءمة المعاشات مع مستوى الأجور بالأحتياطيات التى يتعين توافرها لتحقيق التوازن المالى ... على أن النظرة التحليلية لإجبارية وعمومية نظم التأمين الإجتماعى تؤكد أن مواءمة المعاشات مع نفقات المعيشة أو المستوى العام للأجور تكون أيسر كلما كانت الإحتياطيات أقل ويتوافر ذلك عند إتباع أحد أساليب التمويل الجزئى وتتزايد أهمية ذلك إذا ما لاحظنا أن التمويل الكامل يستدعى البحث عن موارد إضافية لتمويل نفقات المعيشة فى الوقت الذى تتناول فيه القيمة الحقيقية للإحتياطيات (وهى مشكله ليست يسيرة الحل ولعلها كانت وراء إقتراح البعض جمع إحتياطيات نظم التأمينات الإجتماعية بمختلف الدول فى صندوق دولى مما يتيح مسايرتها للتطور الإقتصادى الدولى ، ولو جزئيا ، دون التأثير بالتغيرات المحلية التى قد تتميز بالحدة**)**.

أهمية وكيفية العدول عن أسلوب التمويل الكامل إلى أحد أساليب التمويل الجزئى

لملاءمة المعاشات وحدودها الدنيا دون رفع الإشتراكات

تبدو أهمية العدول عن أسلوب التمويل الكامل لعدم مرونته فى مجال ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية على أحد أساليب الموازنة والتمويل الجزئى على النحو التالى :

١- بالنسبة إلى أسلوب الموازنة :

وفقا لهذا الأسلوب يمكن ملاءمة كل من المعاشات الجديدة والجارية مع التغير فى مستويات الأجور دون ضرورة لرفع الإشتراكات، ولأسلوب الموازنة على فترات تلك السمات إلى حد كبير.

٢- بالنسبة إلى أسلوب التمويل الكامل :

تؤدى ملاءمة المعاشات الجديدة مع مستوى الأجور ، فى ظل هذا الأسلوب ، إلى إرتفاع كبير فى معدل الإشتراكات ، وغالبا ما يتضاعف هذا المعدل بالنسبة لمن هم فى سن العشرين ، كما أن ملاءمة المعاشات الجارية مع مستويات الأجور تستتبع زيادة أخرى فى معدل الإشتراكات .. وتسرى هذه النتائج بالنسبة للصناديق المغلقة ... ولما كان من الصعب التنبؤ بدقه بإتجاهات الأجور فى المستقبل فحيث يتبع هذا الأسلوب يتعين زيادة الإشتراكات مع كل زيادة فى الأجور عن المستوى المتوقع ، وبالتالى لا يتميز معدل الإشتراكات بالثبات .

٣- بالنسبة إلى الأساليب المختلطة :

لا تنشأ الحاجة هنا إلى تعديل الإشتراكات نتيجة لملاءمة المعاشات الجديدة مع الأجور كما هو ملاحظ لأسلوب موازنة قيم المعاشات ، إلا أن الأمر يستلزم تعديل معدل الإشتراكات عند ملآءمة المعاشات الجارية ، وتسرى هذه النتائج بالنسبة للصناديق المفتوحة حيث يتحدد معدل الإشتراكات كقسط عام متوسط .

ومن هنا فإن أسلوب الموازنة يعتبر الأسلوب المرغوب فيه لتمويل نظم المعاشات فى ظل التطور والنمو الإقتصادى ويأتى فى المرتبه التالية له أسلوب متوسط القسط العام أما أسلوب التمويل الكامل فيؤدى إلى نتائج غير مقبولة لعل أهمها عدم توافر القدره إكتواريا (وليس فعليا**) على الإمتداد لفئات جديدة وتحسين مستوى المعاشات وملاءمتها مع الأسعار ونفقات المعيشة .**

وبعبارات أخرى فطالما أدركنا إمتداد التأمين بإستمرار إلى مؤمن عليهم جدد (وأن الدولة تضمن الوفاء بالمزايا**) وهو الأمر الملحوظ فى نظم التأمين الإجتماعى الإجبارى ، فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسبا على الإطلاق ويتمثل الإختيار عندئذ بين أسلوب الموازنة وأساليب التمويل الجزئى وهنا يتعين إعطاء الأولوية لأسلوب الموازنة ، طالما يتعين ملاءمة المعاشات الجارية ، مع إنشاء صندوق تعويضى صغير لمواجهة التغيرات المؤقته فى حالة إنخفاض حجم الأجور أو عدد المؤمن عليهم، وبمعنى أخر فالأفضلية لأسلوب الموازنة على فترات حيث يوجد صندوق توازن يمكنه مواجهة كافة التقلبات.**

وقد كان من المنطقى فى المراحل الأولى للتأمين الإجتماعى إتباع أسلوب التمويل الكامل لمناسبته للصناديق المغلقه التى لا نضمن تجدد عضويتها مما يستدعى ضرورة توافر إحتياطيات رياضية لكل من المعاشات الجارية والمستقبلة حتى يمكن الوفاء بها عند إستحقاقها .

ولما كانت نظم التأمين الإجتماعى الإجبارى ليست بأية حال نظما مغلقة فإنه من غير الضرورى على الإطلاق أن تهتم بتكوين إحتياطيات رياضية بالمفهوم التقليدى لهذه العبارة ، ذلك أنه إذا ما تطور الإقتصاد القومى وكان من الضرورى عندئذ ملاءمة المعاشات فإن تراكم الإحتياطيات يستلزم تحقيق عائد إستثمار مرتفع جدا، كما تنشأ الحاجة إلى رفع الإشتراكات .

وعلى العكس من ذلك أسلوب الموازنة فهو الأسلوب اللصيق والطبيعى للصناديق المفتوحة التى من المؤكد فيها تجديد العضوية، كما إنه الأسلوب الأفضل لملاءمة المعاشات مع التغير فى الظروف الإقتصادية إذ يمكن فى ظله المحافظة على معدل الإشتراكات المحددة خلال فترات الإستقرار الإقتصادى حتى مع ملاءمة كافة المعاشات مع تغيرات إقتصادية عميقة ، على إنه نظرا لتأثر هذا الأسلوب بالتغير فى حجم العضوية، مما ينعكس على معدل الإشتراكات ، فإنه يتعين مصاحبته بصندوق تعويضى يجعله فى حقيقة الأمر أقرب للأساليب المختلطة .

وتفهم أساليب التمويل المختلطة وفقا لفكرة الصناديق المفتوحه التى تفترض التجدد المستمر للعضوية ، والصورة النموذجية هنا تلك الخاصة بموازنة قيم المعاشات حيث تتكون الإحتياطيات الرياضية المناسبة للمعاشات الجارية فقط ، وفى هذه الصورة يمكن ملاءمة المعاشات الجديدة دون حاجة لزيادة معدلات الإشتراكات بينما تستلزم ملائمة المعاشات الجارية موارد إضافية، وعلى أى حال فهناك صورا عديدة لأساليب التمويل المختلطة وفقا لدرجة التمويل أى لحجم الاحتياطيات الرياضية التى يتم تكوينها، وبالطبع تتأثر معدلات الإشتراكات اللازمة لملاءمة المعاشات الجارية والجديدة وفقا لدرجة التمويل .

ولذا فإن أفضل وسائل التمويل فى ظل النمو الإقتصادى يتمثل فى أسلوب الموازنة على فترات ملحقا به صندوق للتوازن يعادل ثلث الإحتياطى الرياضى للمعاشات الجارية، وبذلك يمكن مسايرة المعاشات الجديدة ، وإلى حد كبير المعاشات الجارية ، للتغيرات العامة فى الأجور دون زيادة فى معدلات الإشتراكات ، وللإحتياطى المقترح هنا وظيفة تعويضية لمقابلة التغيرات المؤقته فى الفروض المستخدمة كما إنه يتم إستثماره والحصول على عائد مناسب .

وفى النهاية فإن خبرة الدول المختلفة توضح أن تلك التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية إنما إتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة ولا يمكن إرجاع ذلك إلى مجرد الصدفة فقد أوضحت نظم هذه الدول سلامة إستراتيجيتها التمويلية لملاءمة المعاشات إعتمادا على أسلوب الموازنة لملاءمة المعاشات لملاءمته لصناديق التأمين الإجتماعى التى يفترض إستمرارها وضمان تجديد عضويتها بجيل وراء آخر من المشتركين وإستنادا إلى العديد من الضمانات التى تتمثل فيما يلى:

١- منذ البداية يجب أن نلاحظ هنا أنه حتى فى غياب ضمان الدولة فان المزايا تتمتع بالضمان بمراعاة النمو المستمر للنظام بمراعاة النمو السكانى وبالتالى أجيالا جديدة من المؤمن عليهم صغيرى السن وهناك النمو الإقتصادى وبالتالى الإرتفاع المستمر فى مستويات الأجور .

٢- إجتذب أسلوب الموازنة المتبع فى فرنسا لنظام التأمين القومى ، صناديق المزايا التكميلية التى أقيمت فى البداية وفقا لأسلوب التمويل الكامل وأدى عدولها عن هذا الأسلوب الأخير إلى إنتشارها وإمتدادها إلى الغالبية العظمى من العاملين الذين يسرى فى شأنهم النظام القومى .

خلاصة وتوصيات
نحو آلية رفع الحدود الدنيا للمعاشات
وملاءمتها مع نفقات المعيشة

*** <u>فى إستخلاص أسلوب التمويل المناسب فى ظل التضخم</u>:**

أصبح الإنخفاض السريع والمستمر فى القوة الشرائية للنقود ، والإرتفاع المتلاحق فى نفقات المعيشة ومستويات الأجور من الظواهر العامة التى تسود مختلف دول العالم وتتم بالنسبة لبعضها بكثير من الحدة .

ولذا فقد إهتمت العديد من المؤتمرات الدولية للضمان الإجتماعى وللإكتواريين والإحصائيين بدراسة التأثير المتبادل بين نظم التأمين الإجتماعى التى توفر معاشات وبين التطور أو النمو الإقتصادى خاصة فى مجال العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور .

وفى هذا الشأن فإن الإعتبارات الإجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن إعتبارات العدالة ، تدعو إلى المطالبة بتناسب المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور بحيث يمكن إعتبار مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات العامة فى الأمور الحتمية التى تواجهها نظم المعاشات .

وطالما أن مستوى كل من الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور، وهو ما يستلزمه النمو الإقتصادى ، وأن مستوى النفقات لايتأثر بأسلوب التمويل المتبع بعكس مستوى الإشتراكات ، فان مشكلة تمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع مستويات الأجور انما تثور ، فى المقام الاول ، بالنسبة إلى أساليب التمويل وما قد تؤدى إليه من تراكم إحتياطيات رياضية يتعين تزايدها بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين.

ومن هنا إستخلص أن من المناسب لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى اتباع أسلوب للموازنة على فترات ذو إحتياطى محدود له وظيفة تعويضية ويوازى مثلى أو ثلاثة أمثال النفقات السنوية (ثلث الإحتياطى الرياضى للقيمة الحالية للمعاشات الجارية**) وذلك بإعتباره الأسلوب الأمثل والأكثر مرونة لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية وذلك فضلا عن كونه الأسلوب المتفق مع طبيعة نظم التأمين الاجتماعى المشار اليها .**

وتأتى بعد ذلك أساليب التمويل الجزئى التى تتراكم فيها الإحتياطيات بدرجة أكبر نسبيا وأن كانت أقل منها فى أسلوب التمويل الكامل أو الإحتياطيات الرياضية الذى لا يعتبر مرغوبا فيه فى هذا المجال .

وبيان ذلك أنه فى ظل أسلوب التمويل الكامل Full funded **أو التراكم المالى** Capitalisation**، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المغلق** closed fund **، فإن التوازن المالى لنظام التأمين يتم من خلال قيام المؤمن عليهم بأداء الإشتراكات اللازمة لتمويل نفقات معاشاتهم ومن هنا تبدأ فور سريان النظام عملية تراكم للإحتياطيات الرياضية** Mathematical reserves **التى تتكون لكل من المعاشات الجارية والمعاشات الجديدة ويتم إستثمارها للحصول على عائد يساهم فى تمويل تلك المعاشات.**

ونتيجة لذلك فإن ملاءمة المعاشات فى ظل أسلوب التمويل الكامل تستلزم المحافظة على القيمة الحقيقية للإحتياطيات المتراكمه مع السعى إلى رفع معدل الإشتراكات الذى لا يتميز عندئذ بالثبات فضلا عن تأثره بصعوبة التنبؤ بدقة بإتجاهات الأجور فى المستقبل.

ومن هنا فطالما نضمن إستمرار عددا أدنى من المؤمن عليهم وحجما أدنى من الأجور وتضمن الدولة الوفاء بالمزايا ، وهى أمور متوافرة بالنسبة لنظم التأمين الإجتماعى الإجبارى التى يفترض إستمرارها وتجدد عضويتها بجيل وراء آخر من المؤمن عليهم ، فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسبا على الإطلاق فى ظل التطور والنمو الإقتصادى ويتمثل الإختيار عندئذ بين أساليب التمويل الجزئى وأساليب الموازنة التى تقوم على الفروض المتوافرة فى نظم التأمين الإجتماعى.

أما عن أساليب التمويل الجزئى أو الأساليب المختلطة ، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوح Open fund **، فإن التوازن المالى للنظام يتحقق من خلال موارده ونفقاته بفرض إستمراره وبالتالى يكون تراكم الإحتياطيات الرياضية بدرجة أقل بكثير منها فى أسلوب التمويل الكامل ولا تنشأ الحاجة إلى تعديل معدل الإشتراكات مع ملاءمة المعاشات الجديدة وفقا لمستويات الأجور وإن كان ذلك مطلوبا لملاءمة المعاشات الجاريه .**

وهكذا يصبح أسلوب الموازنة هو الأسلوب الملائم لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور حيث يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المؤمن عليهم فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين فى ذات السنة وهذه هى الموازنة البحته Pure assessment .

وتتأكد جدية إستخدام الأسلوب المستخلص إذا ما تفهمنا أنه يفترض ، فضلا عن إستمرار نظام التأمين الإجتماعى وتجدد عضويته ، نمو هذا النظام مع النمو السكانى وبالتالى إنضمام أجيالا جديدة صغيرة العمر،كما يفترض النمو الإقتصادى وإتجاه مستويات الأجور إلى الإرتفاع وذلك كله مع مراعاة بلوغ حالة ثبات نسبة ذوى المعاشات إلى المؤمن عليهم حيث لا يكون من الضرورى عندئذ توافر أموال إحتياطية متاحة .

على إنه نظرا للحاجة إلى إنشاء صندوق تعويضى صغير نسبيا لمواجهة التغيرات المؤقته فى حالة الإنخفاض المؤقت فى حجم الأجور أو عدد المشتركين فإن أمثل أساليب التمويل يتمثل فى أسلوب الموازنة على فترات Assessment by intervals حيث تزيد فترة التوازن المالى إلى عدة سنوات وحيث ينشأ صندوق توازن يمكنه مواجهة كافة التغيرات ونكون هنا أقرب إلى أساليب التمويل الجزئى .

وقد جاءت خبرة الدول المختلفة لتؤكد أن النظم التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية إنما إتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة وتكاد تتفق مع الأسلوب المستخلص فى هذا المبحث .

وعلى المستوى العربى يلاحظ إتباع أسلوب التمويل الكامل الذى تتراكم فى ظلة الإحتياطات الرياضية لتتاح للإستثمار الحكومى بشكل مضطرد وسريعا فإذا ما تبين أو إتضح إرتفاع معدل الإشتراكات عن القدر الكافى لمواجهة نفقات المزايا او بدا الرأى العام فى ترجمة الإحتياطات الضخمة والفرق المستمر بين الموارد والنفقات على إنه فائض ، تم السماح برفع مستوى المزايا وتيسير شروط إستحقاقها تمسكا بمستوى الإشتراكات القائم رغم توافر المبررات النظرية والعملية للعدول عن أسلوب التمويل الكامل إلى أساليب التمويل الحديثة .

ورغم ذلك فقد تبينت مؤخرا العديد من الشواهد التى يتوقع معها العدول عن الأسلوب القائم والبحث عن الأسلوب الملائم .

ومع الإمتداد التدريجى الأفقى والرأسى لنظم التأمين الإجتماعى لأغلب قطاعات العاملين تضخمت إحتياطيات نظم التأمين الإجتماعى وأمواله وتزايدت من ناحية المطالبة بزيادة المزايا من جانب العمال ومع المطالبة بتخفيض الإشتراكات من جانب أصحاب الأعمال كشفت الراسات والخبرة عن أن أسلوب التمويل الكامل وفقا لفكرة الصندوق المغلق ، يمكن تبريره إكتواريا أو فلسفيا لنظام تأمين إجتماعى إجبارى يمتد لكافة العاملين وتضمن الدولة وفاؤه بمزاياه وفى ذات الوقت تقوم بصورة أو أخرى بإستثمار إحتياطياته ليدخل فى الموازنات الحكومية السنوية ومع إرتفاع معدل النمو السكانى تزايدت إشتراكاته مع إتجاه الأجور وحدودها الدنيا للإرتفاع ، وهذه كلها شروط مثالية لإتباع أسلوب الموازنة على فترات على النحو المستخلص .
فمن ناحية فقد نصت مختلف تشريعات التأمينات الاجتماعية على أن التأمين على العاملين يكون إلزاميا وفرضت على أصحاب الأعمال غرامات وعقوبات مالية فى حالة

التخلف عن التأمين ومن ناحية اخرى فقد إمتد التأمين إلى معظم العاملين الخاضعين لقانون العمل.

ومن ناحية ثالثة تهتم قوانين التأمينات الاجتماعية بالنص على إلتزام الدولة باداء أى عجز فى أموال الصندوق لا تكفى الإحتياطيات والمخصصات المختلفة لتسويته.

ومن ناحية رابعة فإن إحتياطيات التأمينات الاجتماعية المتاحة للإستثمار يتم إستثمارها حكوميا مقابل سندات بفائدة بواقع ٤,٥% سنويا ولا يتحقق بالنسبة لها أى ضمان لقيمتها الحقيقية.

ونضيف لما سبق بيانه ما يمكن إستخلاصه من الخبرة المحلية على الوجة التالى :

١- لم يؤدى أسلوب التمويل الكامل إلى ثبات معدل الإشتراكات ولايتوقع له ذلك فى المستقبل بمراعاة إتصاف نظام التأمين الإجتماعى بالتطور المستمر فى هيكل المزايا نتيجة لإتباع مبدأ التدرج فى التطبيق وتأسيسا على إرتباط المزايا بالأحوال الاقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة فى المجتمع .

٢- ولنا أن نتسآل هل من الأفضل للمجتمع وللأبناء أنفسهم أن نثقل كاهل الأباء بأعباء معاشاتهم بحيث لا يتمكنوا من رعاية الأبناء صحيا وذهنيا ، وهم جيل المستقبل، أم أن نخفف عليهم فى سبيل تمكينهم من تربية جيل قادر على البناء المستمر.
يجب ألا ننسى أن أبناء اليوم هم آباء المستقبل وهنا نحن نرى عمليا تقدير أن جيل اليوم يتحمل أعباء جيل الأمس فأى منطق إذن يقضى بتحمله لأعباء معاشاته بالكامل دون أن يتحمل جيل الغد بعضا منها.

٣- فضلا عن توافر المبررات النظرية للعدول عن التمويل الكامل فإن هناك العديد من المبررات العملية حيث يتزايد إعتقاد الرأى العام بأن الإحتياطيات المتراكمة ليست سوى فائض فى الموارد يتعين أن يوجه إلى زيادة مبالغ المعاشات خاصة حيث تتزايد الحاجة إلى ملاءمتها مع التغير فى نفقات المعيشة ومستويات الأجور فى الوقت الذى تفقد فيه الإحتياطيات المتراكمة قيمتها الحقيقية مع الإنخفاض المستمر فى القوة الشرائية للنقود.

هذا ويستهوى الإقتصاديون تأكيد الدور الذى يمكن أن يؤديه أسلوب التمويل الكامل فى تجميع المدخرات الاجبارية وإتاحتها للمساهمة الفعالة فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية خاصة بالدول النامية والاقل نموا التى تشكو من إنخفاض المدخرات نتيجة لإنخفاض الدخول من ناحية وإرتفاع معدل زيادة السكان من ناحية اخرى وبالتالى فلا يوجد طريق للنمو الإقتصادى أمامها سوى بتحقيق زيادة إجبارية فى المدخرات الوطنية ، فلا خطة بلا مدخرات **... ويشيرون هنا إلى الدور الهام لقطاع التأمين الإجتماعى ، فى مجال تدعيم المدخرات الإجبارية، خاصة بالنسبة إلى نظم المعاشات.**

ونبادر فى هذا المجال إلى وجوب إجراء دراسات تحليلية لمصادر الإدخار الإجبارى لنظام التأمينات الإجتماعية وعلى الأخص تأمين الشيخوخة وإلى حد ما تأمين البطالة وهل هى القطاع العائلى أم الحكومى أم قطاع الأعمال مع بيان حصة كل من العامل وصاحب العمل والمساهمة العامة للدولة.

ويلاحظ هنا أن ما يتحمله القطاع الحكومى لا يقتصر على المساهمة العامة للدولة بل يمتد أيضا ليشمل - من الناحية العملية التحليلية **-حصة وحدات القطاع العام فى الإشتراكات بإعتبار أن فائض هذه الوحدات من أهم مصادر التمويل القومى كما أن الدولة تمتلك هذه الوحدات. أما نصيب أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص فيقتصر على حصتهم فى إشتراكات العاملين لديهم وبالطبع فإن نصيب القطاع العام و الخاص يتمثل فى حصة العاملين فى الإشتراكات سواء كانوا بالقطاع العام أو الخاص.**

هذا ويجب ملاحظة أن العبء المرتفع للإشتراكات التى يتحملها العاملون ينتقل إلى الدولة فى صور مختلفة أهمها رفع الأجور والإعانات مما يضعف دورهم المحدود فى تكوين المدخرات القومية ... وهكذا يتعين علينا أن نتتبع المتحمل النهائى لهذه الحصة إنطلاقا من الملاحظة التى تفترض إرتفاع عبء الإشتراكات عن طاقة مصادرها وبإعتبار أن هناك قدرة على الادخار ، إختيارا كان أو إجباريا، يحكمها مستوى الدخول.

ويكفى أن نشير فى هذا الشأن إلى الإعانات المختلفة والمتزايدة التى توفرها الدولة لذوى الدخول المحدودة - ومنهم العاملون **- وتلك التى توجهها لخفض تكاليف المعيشة والتى قد تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات السيادية للدولة** مع إرتفاع الأسعار العالمية وزيادة الإعتماد على التمويل بالعجز وإرتفاع معدلات الأجور بنسب تفوق معدلات الإنتاجية وبوجه عام تتحمل الدولة إعانات باهظة للمحافظة على مستويات أسعار السلع ، لحماية الطبقات المحدودة الدخل للحصول على ضرورات الحياة بأسعار مدعومة من الدولة.

* <u>فى آلية التحول الإجبارى إلى أحد أساليب التمويل الجزئى الملائمة للنمو والتغيرات الإقتصادية:</u>

إذا أدركنا أن من الطبيعى أن يعاد النظر فى أسلوب التمويل المتبع عند إنشاء نظام التأمين الإجتماعى ، إذ يجب ألا ينظر اليه بإعتباره أسلوب دائم لايجوز العدول عنه إذا ما حدثت تطورات لاحقة تستلزم تغييره ، وكثيرا ما وجدت العديد من الدول نفسها فى هذا الوضع العديد من النظم التى مضت على نشأتها ٣٠ أو ٤٠ عاما وأقيم توازنها التمويلى على أساس صندوق مغلق تتراكم فى ظلة الإحتياطيات وذلك نتيجة للتطورات الإقتصادية Economic developments **التى تقع وما يترتب عليها من ضرورة ملاءمة المعاشات بشكل مستمر.**

ونبادر إلى تأكيد سهولة الإنتقال من نظام أقيم فى البداية وفقا لأسلوب التمويل الكامل إلى نظام يقوم على أسلوب الموازنة على فترات ملحق به صندوق للتوازن محدد مقدما A system of assessment by intervals with an equalized in advance **فسوف تظهر فى جانب الأصول الإحتياطيات التى تراكمت فعلا فى ظل الأسلوب الأول فضلا عن الإشتراكات المستقبلة لفترة الموازنة التى تم اختيارها أما جانب الخصوم فتظهر فية نفقات فترة التوازن المعنية القائمة والمتوقعة وإحتياطى التوازن الذى يتعين وجوده فى نهاية الفترة وبهذا يتحدد بالضرورة معدل الإشتراكات للفترة المعنية.**

أما الإنتقال من أسلوب التمويل الكامل إلى أسلوب متوسط القسط العام The average general premium **فيمكن أن يتم من خلال تصور أن فوائد الإحتياطيات تماثل الإشتراكات الفعلية من كافة الوجوه.**

فإذا كانت الإحتياطيات الرياضية قد حددت وفقا لأسلوب التمويل الكامل فيتعين فى البداية اجراء تخفيض أولى فى قيمتها إلى مستوى الإحتياطى الرياضى الملائم للمعاشات الجارية وقد يتمثل هذا فى مجرد تغير الدائنية فتنتقل الدولة مثلا ، بدلا من نظام التأمين الإجتماعى ، مقابل إلتزامها باداء فائدة متحركة dynamic interest **ينظر اليها كنسبة من الأجور ، ويمتاز هذا الحل بأن تحمل الدولة لعبء الإشتراكات هنا سيكون صوريا بإعتبارها مدينة بالفائدة ، كما أن ذلك لن يؤثر فى سوق رءوس الأموال** capital market **نتيجة لتغير الدائنيه.**

ومن ناحية اخرى فإنه اذا ما كانت الإحتياطيات قد تراكمت إلى مدى كبير فإن هناك دائما إمكانية النظر إليها كإحتياطى لتمويل إعانات نفقات المعيشة التى قد تصبح فى المستقبل من الأمور الضرورية .

وطالما أنه لا يوجد مبرر مالى أو إكتوارى لإتباع أسلوب التمويل الكامل فإن إختيار الأسلوب الملائم يجب أن تحكمة الإعتبارات العملية والإقتصادية والتى تؤكد جميعها ضرورة وحتمية العدول عن الأسلوب الحالى إلى أساليب التمويل الجزئى أن لم يكن لأسلوب الموازنة على فترات الذى ينتشر فى كثير من دول العالم المتقدم والنامى على السواء .

فمن ناحية يصعب على الفكر تحميل الجيل الحالى ، الذى يعانى من إنخفاض مستويات الأجور وإرتفاع نفقات المعيشة ، بأعباء إشتراكات معاشاته المستقبلة بدعوى عدم جواز تحميلها للأجيال التاليه التى يتوقع تحسن أحوالها الإقتصادية والتى تنعكس عليها الأعباء التى يتحملها الجيل الحالى بإعتبار ام ابناء اليوم هم اباء المستقبل ، وتزداد المفارقة أمام اهتمام أسلوب التمويل القائم بتحميل الجيل الحالى بجذء من نفقات معاشات جيل الامس خاصة فيما يتعلق بحساب مدد الخدمة السابقة على الإشتراك

ومن ناحية أخرى فإن الشواهد العديدة تؤكد الإحساس المتزايد لجمهور المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال بارتفاع نسب الإشتراكات وضخامة الإحتياطيات المتراكمة ، إلى الحد الذى تتزايد فيه نسبة نفقات المزايا إلى عائد الإستثمار .

ومن ناحية ثالثة فقد أدى الإرتفاع الملحوظ والمستمر فى نفقات المعيشة وإنعكاسة على مستويات الأجور ، خاصة حدودها الدنيا ، إلى تعالى مطالب ذوى المعاشات بملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية ، وتضطر الدول للتجاوب مع ذلك مما نستخلص معه ضرورة إتباع أسلوب التمويل الاكثر ملاءمة فى هذا الشأن وهو أسلوب الموازنة على فترات.

ومن ناحية رابعة فقد أسفر التحليل المالى للدور الفعلى لاسلوب التمويل الكامل فى مجال تجميع المدخرات القومية وإتاحتها للإستثمار فى تمويل خطة التنمية الإقتصادية ، أن هذا الدور ليس بالضخامة التى يبدو بها من النظرة الأولى بل هو محدود خاصة إذا ماراعينا أن الجذء الاكبر من الإشتراكات تتحملها وحدات القطاع العام التى يؤول فائض أموالها إلى الدولة وأن العاملين يتجهون إلى تعويض إرتفاع عبء حصتهم فى الإشتراكات من خلال المطالبة بزيادة أجورهم على غير القواعد المقررة أصلا لذلك وهو ما إضطرت الدولة للاستجابه له أكثر من مرة ،وبالتالى فيتم تحميل ، ولو جزئيا ، بحصة العاملين فى الإشتراكات بصورة غير مباشرة خاصة اذا ما راعينا تحملها لاعباء إعانات تخفيض نفقات المعيشة لذوى الدخول المحدودة ومنهم العاملون

وأمام هذا كله نخلص إلى إنه من الضرورى العدول عن أسلوب التمويل الكامل إلى أسلوب الموازنة على فترات مع إحتياطى مناسب يجعله قريبا من أساليب التمويل الجزئى ، وأن لم يتم ذلك اختياريا فسيجد النظام نفسه وقد اتبعه جبرا عنه نتيجة للسخاء المستمر فى المزايا وللإنخفاض المستمر فى القيمة الحقيقية للإحتياطيات وللإضطرار إلى الملاءمة المستمرة للمعاشات مع التغيرات الإقتصادية وهذه أسباب ثلاثة يكفى أحدها للعدول عن أسلوب التمويل القائم .

واذا كان لنا أن نحدد فترات التوازن فإن من البديهى أن تكون من الطول بحيث تسمح بقيام أقصى دون ممكن لنظام التأمين الإجتماعى كوسيلة للادخار الاجبارى ، ونقصد بذلك أن تحدد نسب الإشتراكات عند اعلى مستوى تسفر الدراسات الاقتصادية عن عدم ارهاقه للمؤمن عليهم وعدم حيلولته دون نمو الصناعة واستقطاب رؤوس الأموال الاجنبية والعربية والمحلية على السواء.

أما عن كيفية العدول عن الأسلوب القائم إلى الأسلوب المقترح ، وهو أمر لجأت اليه كثير من الدول ، فيمكن أن يتم بشمول جانب الأصول للأصول القائمة والقيمة الحالية للإشتراكات المستقبلة لفترات التوازن التى يتم إختيارها وشمول جانب الخصوم للقيمة الحالية لنفقات المعاشات الحالية والمستقبلة خلال فترة التوازن المعنية فضلا عن الإحتياطى الذى يتعين توافره فى نهاية كل من فترات التوازن.

وهناك دائما إمكانية إعتبار الأموال المتراكمة كإحتياطى لتمويل اعانات نفقات المعيشة التى أصبحت من الأمور الضرورية وفى كافة الأحوال يتعين إستثمار الإحتياطيات المتراكمة فى أصول تحتفظ بقيمتها الحقيقية (وفقاً لأوجه الإستثمار المتاحة على صعيد الدولة) **مع تحقيق أعلى عائد إستثمار ... وحسب الأحوال يتعين السعى تدريجياً نحو العدول عن أسلوب الإستثمار فى القروض بوجه عام أو فى القروض الحكومية حيث تفقد الإحتياطيات المتراكمة قيمتها مع الإنخفاض المستمر فى القوة الشرائية للنقود.**

الفهرس

*** الأساليب الإكتوارية لتقدير تكاليف النظم التأمينية بين نظم التأمين الخاص ونظم التأمين الإجتماعى ٢-٨**

- المفهوم الاكتوارى لقدرة صناديق التأمين على الوفاء بالتزاماتها .. ٢
- الأسلوب الإكتوارى لنظم معاشات التأمين الإجتماعى الإجبارى ... ٤

*** الأسلوب الإكتوارى لملاءمة معاشات التأمين الإجتماعى الإجبارى وحدودها الدنيا وفقاً للتغيرات الإقتصادية ٩-١٣**

- عدم مرونة أسلوب التمويل الكامل فى مجال تمويل ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية ٩
- أسلوب التمويل الجزئى المناسب لملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية ١١

*** أهمية وكيفية العدول عن أسلوب التمويل الكامل إلى أحد أساليب التمويل الجزئى** لملاءمة المعاشات وحدودها الدنيا دون رفع الإشتراكات ١٤-١٦

*** خلاصة وتوصيات نحو آلية رفع الحدود الدنيا للمعاشات وملاءمتها مع نفقات المعيشة ١٧-٢٤**

- فى إستخلاص أسلوب التمويل المناسب فى ظل التضخم ١٧
- فى آلية التحول الإجبارى إلى أحد أساليب التمويل الجزئى الملائمة للنمو والمتغيرات الإقتصادية ٢١

*** فهرس ٢٥**